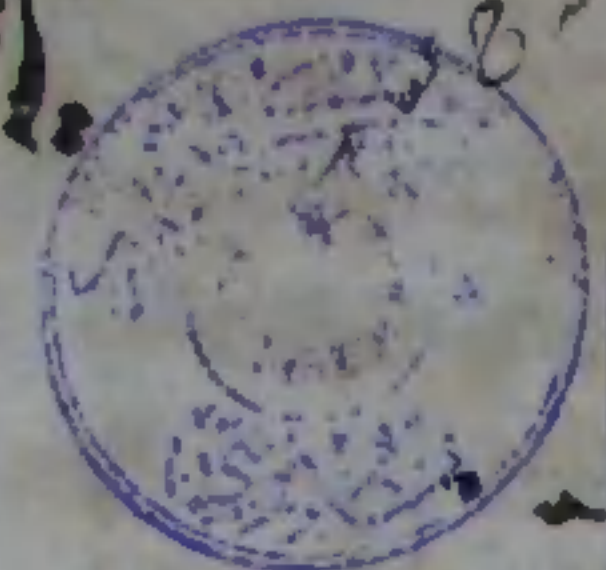


عاجز ح غان





حاجی شمس الدین



مکتبہ شمس الدین

SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ	
Kisim	<i>Seyyid Nasir ef.</i>
Yeni Havit	
Eski K. No.	<i>27</i>
Tasnif No.	<i>297.3</i>

مکتبہ شمس الدین

۶۷

۶۹  
۷۰



# وقف

بسم الله الرحمن الرحيم **قوله** المتوجه بجلال ذاته أي المنفرد وهو إشارة إلى برأيه الاستقلال  
 ويؤيد بورد كل مصنف أو خطيب أو شاعر في أول كلامه عبارة تقول على مقصوده ومراة  
 قبله فعلم من قوله المتوجه بجلال ذاته وكان صفاته **قوله** أن هذا الكتاب من كلامه فحق  
 كون الله تعالى متوجهاً بجلال ذاته وكان صفاته مؤان جلال ذاته وكان صفاته لا يوجد أن  
 في غير مكان لأن صفاته بغيرية ولطفية وسلبية قديمة وصفات جزئية من المخلوقات  
 حادثة فيكون الله متوجهاً بجلال ذاته وكان صفاته **قوله** كلال أقول الجلال مصدر كمل  
 أن يكون في معناه فيكون إضافة الجلال إلى قوله ذاته بمعنى اللام وكما أن يكون بمعنى المفعول  
 فيكون الإضافة المذكورة من قبل إضافة الصفات إلى الموصوف فيكون تذيير الكلام المتوجه  
 بذاته جليلاً وكذا قوله وكان صفاته أما معنى المصدر فيكون الإضافة من قبل الإضافة بمعنى  
 اللام وأما معنى اسم النفع فيكون الإضافة من قبل إضافة الصفات إلى الموصوف فيكون  
 تذيير الكلام وصفاته الكاحلة والمراد بجلال ذاته أما الصفات القهرية والسلبية  
 مثل أن لا يكون مع جسمانياً ولا جواراً ولا عرضاً ولا متجزئاً وغير ذلك من السلوك  
 والمراد بكمال صفاته أما الصفات اللطيفة أو الصفات البشوتية مثل العلم والقدرة  
 والجبروت وغير ذلك **قوله** الجني إشارة إلى بيان طائفة يقع أن فائدة النجاة عن  
 ظلمات الشكوك الواردة عليه من طرف المعاندين بعدد به بتجسير علم الكلام على الأ  
 جوبة التي يطرحها كلام المعاندين بالكلمة وعن ظلمات الأوامام الواردة عليه  
 من طرف المؤسسين ومن بيان الموضوع وطائفة يعلم بيان ما هيته على علم باحث  
 عن ذاته الله وصفاته من شأنه الاقتدار على إثبات العقائد الإلهية بأراوا  
 الحجج ودفع البشدة والمراد من العقائد نفس الاعتقادات دون العلم من الدين

من الدين دين الرسول **قوله** عن غيبات الشكوك الغيبات هي الغيبات وهي  
 الظلمة الشديدة والشكوك هي الشك واستواء طرف في الأكايب والسلب والأوامام  
 جميع الوهم وهو الطرف المرجوح **قوله** وظلمات الأوامام وانما قال عن غيبات الشكوك  
 وظلمات الأوامام ولم يقل الأمر بالكل لأن الغيبات هي الغيبات وهي الظلمة الشديدة  
 والشكوك هي الشك وبما لبست إلى الوهم لعدم الرزوال بوجه الأدلة القطعية كلاف  
 الوهم لأن الأمر بالكل مع الوهم يزول **قوله** دليل ولما لم يكن **قوله** الله والخلق  
 والدين متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار فإن الشريعة من حيث إنشائها على ما هي عليه  
 ومن حيث انشائها على ما هي عليه **قوله** بمن علم الشريعة أفضل المراد بمن علم الشريعة  
 عليه ذلك الشيء والمراد بعلم الشريعة والأحكام هو علم الفقه وعلم أصول الفقه وعلم الحديث  
 وعلم التفسير وبيان كون علم الكلام مبنى على الشريعة والأحكام مؤان علم الكلام ثبت  
 ذات الله تعالى وصفاته الله فلو لا ثبوت ذات الله فلو لا ثبوت ذات الله وصفاته لم  
 ثبت علم الفقه ولا غيره فيكون علم الكلام مبنى على الشريعة النبوية والأحكام الفقهية و  
 النواميس الإلهية فافهم **قوله** علم غرر الفرائد أي جمع الفرة وهي بيان ما كانت  
 في جهة الفرس فوق الدرهم والمراد منها في هذا المقام كل ما هو معروف والفرائد  
 جمع الفريدة وهي في الأصل الخرزة الكبيرة من العلامات والمراد منها هي المسئلة  
 الغريبة والدرج جمع الدرزة وهي اللؤلؤ والفوايد جمع الفيدة والنصوص جمع النصرة  
 والمراد من الأسلام والنوع جمع القاعدة من المسئلة الكلية والأصول جمع الأصل  
 وهو ما يتوقف عليه الشيء والاثناء الشيء وسطه والنصوص جمع النصرة والمراد منها  
 الآيات والأحاديث **قوله** في ضمن أقول كذا أن يكون هذا مستقلاً بقوله بشتد

قوله



ويكمله ان يكون السلق محذوفاً مقدراً وذلك المقدران كان موقفة يكون قوله في ضمن  
ضمون قوله عز ودر اي الكاينة في ضمن ضور وان كان ذلك المحذور كما يكون في ضمن  
ضمون حالاً اي كائنة في ضمن ضور **قوله** الاطناب والاضلال اقوال يجوز ان يكون كل واحد  
مرفوعاً على انه جزم المستند الى المحذوف اي احدهما الاطناب والاضلال وكوزان يكون  
بحروراً او بدلاً من قوله في الاقتصاد **قوله** الاحكام الشرعية اقوال الاحكام المأخوذة  
من الشريعة النبوية قديمة احدهما ما يقصد به الحكم كقولنا الوتر واجب والذوق ورفقة  
وغير ذلك من الاحكام التي يقصد بها العلم وكلف الاحكام سمي فرعياً لكونها فرعاً للعلم  
الثاني من الاحكام واما كونها علمية فلكون المقصود منها العمل والعلم الثاني من الاحكام ما  
يقصد به نفي الاعتقاد كقولنا الله عالم قادر سميع بصير وغير ذلك وطفن الاحكام سمي علمية  
واعتمادية واما كونها اصلية فلكونها اصلاً للعلم الاول من الاحكام واما كونها اعتمادية  
فلكون المقصود منها نفي الاعتقاد فعلم الفقه دون فلفظ القسم الاول من الاحكام وهذا  
القسم لا يكاد يخبر في عدد بل يترادف في جواب حوادث الفعلية فلا ينافي ان كان طامه  
وانما غاية من علم هو العلم انتم وهو ان يكون عند ما يكون في استعماله لان ارضه  
اليه ودون علم الكلام كلف القسم الثاني من الاحكام وهو مضبوط في نفسه ولا يترادف في مقابله  
الحوادث الفعلية فلا يقدر الاكاط به والافتقار على اثباته وانما يتكرر وجود الاستدلال  
لانه وطرفه دفع البشعة منه **قوله** وقد كانت الاوايل كانه اشارت الى جواب سؤال  
مقدروا بيوان ان تدوين الكتب بركة موجودة الى الفضل لانه لم يكن في زمن النبي  
تدوين الكتب وكل شيء لم يكن في زمن النبي في علم فهو بركة موجودة الى الفضل فيكون تدوين  
بركة موجودة الى الفضل واجاب عن كية الكبري حاصداً ان يقال انما يكون ذلك التدوين

التدوين بركة موجودة الى الفضل ان لم يكن باجماع الامة وليس كذلك فلا يكون بركة  
**قوله** الى الثقات به ثقة وهي التي يعتمد عليها في الاحوال والافعال يقال رجل ثقة  
اي يعتمد عليه في الاحوال والاقوال **قوله** وبالمنظر والاستدلال اشارت الى علم الكلام  
وقوله والاجتهاد والاستنباط اشارت الى علم الفقه وعلم اصول الفقه **قوله** التفصيلية  
اقول فاعلم انه يوفق علم الفقه فهو علم يبين موقفة الاحكام الكلية عن ادلتها التفصيلية  
**قوله** احوال الاول اقول المراد من تلك الاول هو كذا في الله في سنة رسول الله  
واجماع الامة وقياس الفقهاء **قوله** باصول اقول فاعلم انه يوفق اصول الفقه فهو علم  
يعتمد موقفة احوال الاول اجمالا في افاوتها الاحكام الشرعية **قوله** بالكلام اي اقول فاعلم  
منه يوفق علم الكلام وهو علم يبين موقفة العقائد عن ادلتها العقائدية **قوله** لان حصول  
مباحثه اقول كانه اشارت الى وجه التسمية بالكلام دون غيره من الاسماء **قوله** لان حصول  
اه ان ابوابه عنوان في كتب المتقدمين بان الكلام في كذا وكذا فيبعد كذا بغير تبيين كذا العنوين  
بقي ذلك الاسم على حاله **قوله** في كذا وكذا اي الكلام في اثبات الواجب لذاته هكذا او لم  
للتوحيد هكذا والكلام في الصفات هكذا وبغير ذلك **قوله** كالمنطق يعني ان العلم على ما كان  
في علومهم ويسمون بالمنطق ولان علم نافع في علومنا وسنينا في مقابلة بالكلام لان المنطق  
في علومهم بل في الآلة والخدمة ولاجل ذلك يسعون في علومهم والما وقد ريس ناس  
العلوم نظراً الى اتقار حكم فيها وان يقع الكلام في علومنا بطريق الاختيار والروي ولا سيما  
الاول **قوله** ما يجب لان اول ما يجب علم كل عاقل بالبرهان موقوف الصانع به وصفاته وبرز  
العقائد الدينية ومولا يعلم بالا الكلام **قوله** بالادلة السمعية اي الشريعة وتلك الادلة هي  
كتاب الله في سنة رسول الله وجماع الامة وقياس الفقهاء **قوله** وهذا هو



الكلام اي ما ذكرناه في وجه توفيق علم الكلام كلام القدماء **قول** وهذا هو كلام ١٤٤ الكلام  
المذكور وهو الكلام الذي هو الخلق من **قول** وهذا منقطع لما في هذا من الكلام بعبارة  
درجته ثانياً في علم الكلام عندنا **قول** في باب العقائد القول ان متعلق بقوله  
وراد في قوله جرك **قول** وذلك ان ريسهم ايه بيان كون المعنوية اول فرقة فواحد للملكوت  
**قول** بقرائه وهو حال من القيمة المستكن في قوله اعتزل عنا **قول** ان مركب الكبيرة ايه اي  
شدة النفس ليعزق وشرب الخمر والزنا واللواط واكل الحرام واكل مال الربا وعقوق  
الوالدين وغير ذلك من الكبائر يستحق العقوبة ايه اي لاجل اعتزالهم عن مجلس الشيخ الحسن رحمه  
**قول** لقولهم بوجوب ثواب المطيع ايه اشارة الى عدة تسميتهم انهم اصحاب العدل  
وجوب ثواب المطيع وعقاب العاص نفس العدل والانعاف **قول** بوجوب ثواب المطيع القول  
يكن الجواب عنه بان حال ما في الوجوب على الله لانه اما هو الوجوب العقلي او الوجوب الشرعي  
وكلاهما اما الوجوب العقلي فلانه عبارة عن امتناع الانفكاك وهو غير لازم عليه لقوله  
واما الوجوب الشرعي فلانه عبارة عن كون فاعله يستحق الثواب وتاركه يستحق العقاب  
وهو عليه **قول** وفي الصفات اي اشارة الى تسميتهم انهم اصحاب التوحيد  
لاننا في الصفات القديمة كالعلم والقدرة والارادة والحيث وغير ذلك من الصفات  
القديمة عنه تعالى لم يوصف بالبارئ تعالى والالزم قدوة القدماء وانه في الجواب  
ان الحال ظهور قدوة الذات القدوة دون قدوة الذات والصفات القديمة لانه  
لا يتصور وصفه بالبارئ تعالى **قول** الى ان قال الشيخ ابو الحسن الاشعري وهو  
كان في الزمان الاول من المعتزلة ثم رجع واعرض عنهم وكافة منهم اي من  
امل السنة والجماعة **قول** وكان الاصل لك اي وهو من جملة من لم يزل

المقدرة وهو ان لا يصلح للعبد واجب على الله تعالى عندهم فان الله تعالى يفعل ما يشاء و  
يعذب من يشاء سوار كان مطيعاً او عاصياً كما سيأتي في بيانه **قول** فتنبوا  
امل المعنوية السنة والجماعة ايه يعني الشيخ ابو الحسن الاشعري ومن تابعه من طر  
السنة والجماعة لانهم اشتغلوا لا بطل المعنوية واثبات ما وراءه وفيه عليه السلام  
**قول** هذا هو كلام المتأخرين ايه اي الكلام الذي يختلط بالله سبحانه  
وهو كلام المتأخرين **قول** وباطلة سواء كانت الكلام كلام القدماء او  
المتأخرين في هذا المقام امور كبر تدبيرها على الشروع في المسائل لا اول توفيق  
العلم الذي يطلب كقوله فان قلت لم وجب تقديم توفيق قلت ليكون طاب على  
بصيرة طلبة فاذا تقوروه يتوهمون سواء كان هذا او رتباً احاط بجميع مسائل  
الجمالا وميزة عما عداها من العلوم الاخر وهو ما قاله الشيخ الفاضل علم بعبد  
مؤنة طرق العقائد الدينية عن ادلتها وعلى ما قاله الامام عضد الدين صاحب  
حب المواقف هو علم باصول معتدز مع على اثبات العقائد بابرر الدلائل ووجوب  
الشبهة عنها والامر التام موضوع العلم الذي يترك كقوله فان قلت لم وجب  
تقديم قلت ليمتاز العلم المطلوب عند الطالب من غير امتياز اذ به يتميز العلوم  
في حد ذاتها عن غيرها ولكن اختلف العلماء في موضوع علم الكلام فقال صاحب  
المواقف هو العلوم من حيث يتعلق به اثبات العقائد الدينية تعلقاً قريباً  
او بعيداً فيتناول الموجود والمعدوم وقال سراج الدين الارمني صاحب  
المطالع بوقد ات الله تعالى او يبحث في علم الكلام عن الاغراض الذاتية التي  
هي الصفات البشورية والسلبية وعن افعال اهل الدنيا كاصوات العالم







ولامذهب صادق الانادرا واما الباطل والكذب فهو لكم غير المطابق للواقع ونفس الان  
الباطل يطلق على الاقوال والعتايد وغيرهما باعتبار اشتماله على كذب الحكم اما مجازا هو سلكه او  
حقيقته مشتركة وان الكذب قد شاع في الاقوال خاصة وقال بعضهم العذق بينهما ليس من جهة  
الوجه المذكور فانه كل واحد منهما يطلق على العتاييد والاقوال والادبانية والمدايب على السواء  
وكذا اما غايلها يعني الباطل والكذب بل النقيض هو ان الحق هو الحكم المطابق للواقع ونفس الامر  
والصدق هو الحكم المطابق للواقع في نفس الامر بعينه فان كانت مطابقة للواقع لكم طاعة  
جانب الصدق مطابقة الحكم للواقع وكذا النقيض بين مقابلهما يعني الباطل والكذب هو الحكم  
غير المطابق للواقع وكذا النقيض فيعتبر في الباطل عدم مطابقة الواقع لكم وفي الكذب  
فيكون النقيض بين الحق والباطل والصدق والكذب اعتباريا لا حقيقيا لان كل واحد  
منهما عبارة عن الحكم المختلف بالاعتبار فان قلت لم يمس الحق حقا والصدق صدق  
قلت لان الكلوط اولاً في هذه الاعتبار الاول هو الواقع ونفس الامر الموصوف بكونه  
حقا فيسمى الصدق به باعتبار عن اجته قول وقد قال ما به الله هو هذا يعني كانه اشادة  
اولا الى ان الحقيقة والعالية لفظان مترادفان فان لافرق بينهما لا يجيب المذموم ولا  
كسب الاستعمال واشادنا بها الى ان بينهما فرقا اعتباريا لا حقيقيا فله ومعناه  
بديهي النصور اقول ان العلماء اختلفوا في ان الوجود بديهي النصور ام كسبي  
النصور فقال قوم ان الوجود بديهي النصور وقال قوم آخر انه لا ينصور اصلا  
بديهي وكسبي ولكن الختار هو ان بديهي واستدل كل قوم على مواعده اما استدل  
النوق الاول هو ان يقال ان الوجود بديهي النصور لانه لو كان كسبيا فاكثابه اما  
بالحد او بالرسم لا كغير الكاسب بينهما والكل باطل واما النوق الثاني فانه النوق

فلان التوفيق بالذات لا يكون بالاجزاء والوجود بسيط لا جزأً وأما توفيقه بالربح فلان الرسم لا ينفذ  
معرفة كنه الحقيقة والفرع فيها لأن الرسم كبر أن يكون بالاعرف والاعرف من الوجود فان  
قلت ان العلم اعرف الوجود يكون انما ثابت في الاعيان والخارج فهو امّا صور رسم كالمجد  
الكل سبب فيها قلت ان هذا التوفيق توفيق لنفع واسع والفرع في التوفيق الحقيقي فان  
هذه التوفيق هو المنفعة للبداهة دون التوفيق الاول فان البداهيات جاز ان يوفق بالتوفيق  
الاول واستدل النوفه الثاني بانها لو كانت بداهية لما جاز توفيقها بالكون في الاعيان والالزام  
محقق وكذا المعلوم وجواب يعلم من جواب فان قلت فلا يفيد واستدل الرقة الثاني بان الوجود  
لو كان مقصور كان متميز من غيره بخلافه انما ليس كذلك وهو سبب خصوص يتوقف مقصوره  
على السبب المطلق المتوقف على الوجه المطلق فان العدم المطلق مضاف الى الوجود المطلق  
ويقتل احد الخصايتين انما يكون بتعقل الآخر فيميز الدور وموجود وجوابه ان مقصوره انما  
موجود متميز عن غيره في نفس الامر لاننا نميزه بغيره فلا يلزم الدور فان قلت لم قال الشيء عندنا  
هو الموجود وقد يتعقله عندنا ولم يطلق قلت لان القادر اختلفوا في انه المعلوم الممكن  
شيء ام لا فقال المعتزلة انه حال العدم شيء ان ثابت متعده في الخارج متمكنا عن صفه  
الوجود وقال الشيخ ابو حنيفة الاشعري واتباعه عن اصل السنة والجماعة ان المعلوم مطلقا  
سواء علمنا او غفنا ليس شيء واستدل كل واحد منهما ثابت في موضوعه عن المعلوم  
فحق ارادة الاطلاع عليه وليس طاع ثم قال فان قيل فالحكم بثبوت الحقائق الاشياء وانما  
تتم كونه بلوغه او اقله حاصل عند الله ان يقال لا كان ما به الشيء بل هو باعتبار كنهه

ہاٹ

في الخارج حقيقة وكان الشيء هو الموجود وكان قول الحق حقايق الاشارة ثابتة بالامكان ان الشيء  
لا كان موجودا كان حقيقة ايضا موجودة فان حقيقة الشيء فيكون تقدير قوله خفايت  
الامر والادبانية فهو الكلام حينئذ ان قوله  
الحقيقة والاشارة الى  
الشيء الذي هو الوجود  
والقول واجب الاشارة  
الى القول الذي هو الوجود  
والقول واجب الاشارة  
الى القول الذي هو الوجود



لانه مفيد من غير بيان وثنا ويل يوجد شرط الحمل والالتزام بالذات والتغاير في المفهوم **قول**  
 شئ شئ ان يكون الشئ الذي يعلم بين الناس لطافته وقصافته وهذا وان اصابه الى البيان  
 لكن لا يجيبه الى البيان الذي هو في قوله حقيقة الاشياء ثابتة وواجب الوجود موجود **قول**  
 وحقيقة ذلك ان يكون قوله حقيقة الاشياء ثابتة وواجب الوجود موجود فان  
 الحقائق وواجب الوجود اذا افترضت حيث انها موجودة ان في المازي كان الحكم عليها بالثبوت  
 والوجود فتكون ان افترضت حيث انها موجودة في الازلي وحكم عليها بالثبوت والوجود  
 لم يكن المذكور لغوا بل كان مفيدا فانهم **قول** كان الحكم بالحيوانية مفيدا ان وجوده كثر  
 الحكم وهو التغاير بين المصنوع والحمل في المفهوم والالتزام بالذات **قول** وذكر لغوا  
 اقول ذلك ان الانسان اذا افترض من حيث انه حيوان ناطق وحكم عليه بالحيوانية فلا يكون  
 من ان يكون المصنوع مجموع الحيوان فقط او الناطق فقط والكل محال في الاشياء الاولى  
 فلانه يلزم ان يكون الشئ محمولا على ما لا يحتمل واما الثالث فلانه يلزم خلاف المقدور فانه المقدور  
 هو اخذ الانسان من حيث انه حيوان ناطق الذي هو المجموع من حيث هو **قول** والعلم ببيان  
 اقول يعني فانه يصدق العلم بان قد ذكر فيما سبق بيان الاول قوله حقيقة الاشياء و  
 واما الثبوت المذكور فمفاد قوله ثابتة ولا يجوز ان يكون الصبر الذي في قوله وحقيقة  
 بها عايد الى قوله وحقيقة الاشياء لان الالف واللام في قوله الاشياء لا يتناولان  
 وحقيقة ايضا فانه فيكون المراد بالحقايق جميع الحقائق لان مقابلة الجملة التي هو قوله حقائق  
 الاشياء يستلزم انتظام الاحاد بالاحاد فيكون في مقابلة كل فرد من افراد الشئ من  
 افراد الحقيقة ويكون معنى كلام المصنف والعلم بجميع الحقائق محقق وانما لان اكثر من حقائق  
 لا يحيط به علم البشر فيمن ان ذلك الصبر عايد الى الثبوت الذي ذكره في صفة قوله ثابتة  
 وان كان ذلك الصبر عايد الى الثبوت الذي ذكره في صفة قوله ثابتة فان قلت  
 وان كان ذلك الصبر عايد الى الثبوت الذي ذكره في صفة قوله ثابتة فان قلت  
 وان كان ذلك الصبر عايد الى الثبوت الذي ذكره في صفة قوله ثابتة فان قلت

احيول والناطق  
او

بالاضافة الى المؤنث ويمكن الجواب عنه بان يقال لان ان المراد ببيان حقائق العلم  
 بها جميع الحقائق لان مراد المصنف بقوله حقائق الاشياء ثابتة والعلم بما يتحقق هو المراد على  
 القائلين بان لا يثبت شئ من الحقائق ولا علم بثبوت حقيقة منها وهو السالبة الكلية فيكون رويها  
 الاجاب الجزئي لان مقتضى السالبة الكلية الاجاب الجزئي او بان يقال انه لا يندفع الفناء المذكور  
 بتقدير الثبوت فانه كما لا يجوز العلم بجميع الحقائق لا يجوز ايضا العلم بثبوت جميع الحقائق لان العلم  
 بثبوت الحقائق انما يكون بعد العلم بجميع الحقائق فيكون انتفاء الشئ موجبا لانتفاء الاول  
 فيكون الصبر عايدا الى الحقائق دون الثبوت **قول** فان منهم من يكره اقول قال الامام في  
 الدين الذي في بعض المصنف ان السوفسطائية ثمة لطايف الطائفة الاولى ثم الفادية  
 وهم الذين ينكرون حقائق الاشياء فخلا عن الثبوت وعن العلم بالثبوت والطائفة الثانية  
 وهم الفادية وهم الذين لا ينكرون الحقائق بل ينكرون ثبوتها والطائفة الثالثة هم اللاادرية  
 وهم الذين لا ينكرون حقائق الاشياء ولا يثبتونها بل ينكرون العلم بالثبوت وبالاثبات **قول**  
 لنا حقا اقول حاصل هذا الكلام ان يقال ان لاهل الحق دليل في اثبات المطلوب  
 الاول هو الدليل التجديدي والثاني هو الدليل الالهي واما الدليل التجديدي هو ان يقال حقايق  
 الاشياء ثابتة والعلم بما يتحقق لاننا لم يثبت بعض الاشياء بالبيان اي باحدى الوسائل  
 الظاهرة وهو الموجودات الحاصلة ويخرج بعضها بالبيان او بالدليل العقلي وهو الامور الغيبية  
 فيثبت المطلوب الذي هو ثبوت حقائق الاشياء وكشف العلم بذلك الحقائق اما الدليل الالهي  
 هو ان يقال لان من ان يتحقق في الاشياء او لم يتحقق ذلك فان لم يتحقق ذلك فقد ثبت كبرياء  
 والازم ارتفاع التقيضين وهو وان كشف حقيقة من الحقائق لان الشئ نوع من الكم  
 الذي هو نوع من العلم الذي هو نوع من الحقيقة الثابتة التي هي نوع من مطلق كبرياء الكشف الذي هو نوع  
 لان هذا الدليل انما هو نوع من الحقيقة الثابتة التي هي نوع من مطلق كبرياء الكشف الذي هو نوع  
 لان هذا الدليل انما هو نوع من الحقيقة الثابتة التي هي نوع من مطلق كبرياء الكشف الذي هو نوع











وهو الله واما بطلان الثاني فلان السبب الظاهر لا يكون الا واحدا وهو العقل وان بطلان  
 الحق الثالث فلان السبب المعنى في الجملة لا يجرى في العلة المذكورة فعلى التقدير الثاني لا يكون  
 قول الحق واسباب العلم ثلثا ان كمي **قوله** طريقا الى اقول ان عادة الله جارية  
 مع ان يخلق العلم في اليد عند استعمال العيون من الاسباب المذكورة وان جاز الخلق  
 عنه لان ذلك خلق ليس بواجب على الله كما **قوله** قلنا هذا على عادة المشايخ اقول  
 حاصل الجواب مواخير التسمي الثالث من اقسام التي هي التزديد وهو ان مراد الحق في  
 قوله واسباب العلم ثلث هو السبب المعنى في العلم في الجملة ولكن اخصار في العلة المذكورة  
 ليس الا على سبيل عادة المشايخ انه اصل الحق **قوله** ولما لم يثبت ان فان قيل لم يثبت  
 المشايخ الواحد من الاسباب في العلم المشترك والخيال والوهم والحافظ والمتحركة  
 الذي اشتهر الحكماء قلت لان لا دليل الحكماء على اثبات تلك الاسباب بل هي عند المشايخ  
 ولما لم يثبت عندهم دليل شاهدين لاثباتها عرضوا عنها ولم يشكوا في اثباتها بيان جرم  
 تمام ادلة الحكماء على اثباتها فان الحكماء استدلوا على وجود العلم المشترك بان يقال ان الحكم  
 ببعض الحواس على بعض الحكم بان هذا الاصل هو هذا الحار وهذا الخلو هو هذا المشعشع  
 فالحكم ليس هو العقل لانه لا يدرك الجزئيات ولا احد الاسباب الظاهرة لان كل واحد  
 من تلك الاسباب لا يجرى الا نوع من كانه دون غيره فلا بد من قوة اخرى يجرى عندها جميع تلك  
 الانواع فان الحكم لابد ان يجرى حقيقا ليحكم بينهما وهذا الدليل غير تام لانه لو ان يكون الحكم  
 هو العقل بواسطة الاسباب الظاهرة واستدلوا على اثبات الخيال بان يقال ان صور  
 الحسوت قبولا وحفظا مما فعلوا فثقلان فلابد لهما من مبدئين متغايرين عاقر عند  
 ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ومبدأ القول هو الحس المشترك ومبدأ الحفظ هو الخيال وهو الدليل  
 وان كان في ذلك مبدئين متغايرين فلابد لهما من مبدئين متغايرين عاقر عند

في موضوع من المواضيع يتكيف البوار الى اصل في ذلك الموضوع كونه لطيفا بكيفية ذكر الصوت  
 طاعة في الصوت  
 في موضوع من المواضيع يتكيف البوار الى اصل في ذلك الموضوع كونه لطيفا بكيفية ذكر الصوت  
 طاعة في الصوت

واستدلوا بحسب ثبوت الوهم بان يقال اننا نذكر الله المعاني في لسانه كصداد زبد وعوده  
 عرو مشا والمذكر لتلك الحقائق هو العقل لانه لا يدرك الجزئيات الا بواسطة الآلة والحواس  
 ان يكون تلك الآلة احد الاسباب الظاهرة لانه انما يدرك للصور لانه دون تلك الجزئيات  
 وليس هو احد الاسباب الباطنة لانه لا يدرك تلك الجزئيات بل يدرك صورها فيكون المذكر  
 تلك الحقائق في قوة اخرى فثبت **قوله** في الوهم وهذا الدليل ايضا لا يجرى لانه لما جاز ان يكون  
 الحق الواحد كالحس المشترك مثلا لانه لا يدرك انواع وقوى الحسوت كما لا يجوز ان يكون  
 آلة ادراك معانيها ايضا لا يدرك من دليل واستدلوا على وجود الحافظ بان يقال  
 للمعان جزئية قبولا وحفظا وما متغايرين فلابد لهما من مبدئين متغايرين عاقر عند  
 لا يصدر عنه الا الواحد ومبدأ القول معاني الجزئية هو الوهم ومبدأ حفظها هو الحافظ  
 وهو الدليل غير تام ايضا لانه لو ان يصدر عن الواحد اكثر من الواحد كسبطين متغايرين  
 واستدلوا على وجود المتعرف بان يقال انما يجرى بين المتعرفين كصورنا ان تاذار بين  
 وينفصل بينهما تارة اخرى كصورنا ان تاعديم الراس وكذلك بين تلك الجزئيات وليس  
 المتعرف هو العقل لعدم حصول الجزئيات عنده ولا الحس الظاهر لانه لا يدرك تلك والآلة  
 متعرف انما يكون بعد الادراك فيكون فينا قوة اخرى متحركة فيهما وهذا الدليل  
 ايضا غير تام لانه لو ان يكون المتعرف هو العقل بواسطة الآلة هذا هو المذكور في شرح  
 المقاصد **قوله** وان كان في بعض يستعان من الحس ان كان كان الحس والجزئية  
 بواسطة المشاهدة **قوله** السمع السمع يعني ان العقل حكم بالضرورة لوجودها ان تلاحظ  
 الى الدليل بوجوه **قوله** السمع اقول سبب حصول السمع هو انه اذا حركت صوت  
 في موضوع من المواضيع يتكيف البوار الى اصل في ذلك الموضوع كونه لطيفا بكيفية ذكر الصوت  
 طاعة في الصوت

في موضوع من المواضيع يتكيف البوار الى اصل في ذلك الموضوع كونه لطيفا بكيفية ذكر الصوت  
 طاعة في الصوت  
 في موضوع من المواضيع يتكيف البوار الى اصل في ذلك الموضوع كونه لطيفا بكيفية ذكر الصوت  
 طاعة في الصوت



فيهم الفلاسفة لا يتابعون النظام من المعرفة وقال المتأخرون من حكماء الكلام  
 نعم والحق موهبة المذهب التي دون الاول ثلثة اوجه الوجه الاول هو اننا نذكر صورنا  
 المؤذن عند طوب الربيع يميل من جنبا الى طرفاها وذكر ضروري يعرف كل واحد  
 من العلوم بالضرورة ان ذلك الهواء الحاصل لذلك الصوت لا يصل الى صفاتها ص  
 او نحن موضع موضع لا ربح فيه وانما هو اننا نذكر الصوت البعيد او نذكر اننا نذكر  
 عند السماع ان يبعد لا يصل الى السماع والوجه الثاني هو اننا نذكر الصوت وذكر دليل  
 ان الصوت قبل وصول الهواء الحاصل لذلك الصوت الى السماع مذكور اننا نذكر الاصل  
 الوصول ما ذكرنا حجة كما في الشمس لا يلزم بل كذا المرفوع واستدل الفلاسفة  
 على ما عليهم بوجهين الوجه الاول هو ان الصوت عند طوب الربيع لا يستمع من مكان لا يرب  
 من جهة وذلك لان الطوب منه منته من الوصول الى السماع وفيه نظر لواز ان يكون  
 عدم السماع بعدم الصوت من صد الادراك لان الادراك من البعيد لا يد وان يكون له في  
 الابصار فاذا جاوز الحد ذلك ذلك لا يدرك والوجه الثاني هو اننا نذكر ضرب الخشب بالنكس  
 في حمار قبل سماع الصوت وذلك لا نقاد وصول الهواء الحاصل الى السماع فاذا وصل  
 سمع وفيه نظر ايضا لواز ان يكون عدم السماع بعدم الصوت وفيه نظر من جهة من وجوه  
 يعرف باننا نذكر **قوله** يعني ان الله تعالى خلق الله تعالى ان يصل الى وصول ذلك الهواء  
 الى السماع على ثمانية ادراك الاضواء بل لا ادراك المذكو في خلق الله تعالى ذلك الادراك  
 عند وصول ذلك الهواء الى السماع بطريق جرك العادة فالوجه هو الله والوصول سبب  
**قوله** والسمع انقول قال ارسلوه ومن تابع ان سبب حصول الابصار هو اننا نذكر  
 صورة المرى في الباصرة وقال الرباضون ان يخرج شعاع من العينين على وجهه واسمى  
 والابصار والسمع والشم والذوق واللمس والحر والبرد والصلابة واللين والنعومة والقسوة  
 والحرارة والبرودة والصلابة واللين والنعومة والقسوة والحرارة والبرودة والصلابة واللين  
 والنعومة والقسوة والحرارة والبرودة والصلابة واللين والنعومة والقسوة والحرارة والبرودة

وشرايط الابصار ثمانية عند الجمهور وهو كونه كشيئا لان المطلب قد لا يرى كالمسود وكونه مضيئا  
 بنف كالتس والاروين كالايشاد العشرة والحيز وكونه حاديا للبعيد او في كل احوال ك  
 لوجه الذي راى في المرأة وقصد الجهر الى الابصار وعدم الحجاب وعدم الضم المرفوع وعدم الرب  
 المرفوع او عدم البعد المرفوع واستدلوا على ذلك على ما فيهم باننا نعلم بالضرورة اننا نعلم تلك  
 وجبت الرؤية واستدلوا المعقول باننا نعلم باننا نعلم الرؤية عند وجوب تلك الشرايط المذكورة باننا نعلم  
 حكمها جبال ونحوه ونحو لانها واللازم باطل ضرورة وكذا المرفوع اجاب عنه اهل السنة  
 والجماعة بان ذلك جائز الا على انه علم بالضرورة ان ذلك واقع واستدل اهل السنة على  
 انه علم باننا نعلم كل واحد من اجزاء الجسم بشرط برؤية جزءه الآخر في والابصار الاول  
 ان فيكون رؤية البعض عينه عن البعض الآخر وان كانت رؤية البعض حجاب ان يتحقق برؤية  
 رؤية الآخر ولا يمكن عنه والمفرد فلا يشترط المطلوب وهو جواز عدم الرؤية عند وجوب  
 جميع شرايط الابصار **قوله** يدرك بها الاضواء اي يعني ان الله تعالى خلق ادراك الاشياء  
 بطريق جرك العادة عند احتمال البعد تلك القوة يعني ان استدل تلك القوة على ثمانية ذلك  
 الادراك كاذب الباطل كما في سائر فرق الفلاسفة من الاثرية **قوله** والشم ان العلم  
 اختلنا في سبب حصول الشم فقال قوم انه انما يحصل بواسطة تكيف الهواء المتكيف بالشموم  
 بكيفية ذلك الراية وقال قوم انه انما يحصل الاجسام بسبب اتصال اجزاء لطيفة من ذلك الراية  
 ووصولها الى الشموم وقال قوم انه يحصل سبب ان القوة الشامة يتعلق بالراية ويدركها  
 بدون وصولها اليها كما في الابصار وكذا واحد منها لا يلبس كونه في موضوعا **قوله** يدركها  
 الروائح بطريق وصولها اي يعني ان الله تعالى خلق ادراك الروائح بطريق جرك العادة عند وصول  
 الهواء المتكيف بكيفية الراية الى الشموم لا يعني ان ذلك الوصول على ثمانية ذلك الادراك يدرك بها الطعم  
 والذوق واللمس والحر والبرد والصلابة واللين والنعومة والقسوة والحرارة والبرودة والصلابة واللين  
 والنعومة والقسوة والحرارة والبرودة والصلابة واللين والنعومة والقسوة والحرارة والبرودة



يعني ان الله تعالى خلق بطريق العادة ذكر الادراك لا يبعد عنه فانه لا يبعد الادراك كما ينبغي  
 اليه الحكماء **قوله** كالمسمع للصوت ان لا يدرك مثلاً بالسمع الطعوم وبالذوق الاصوات  
 وبالشم لا يدرك يدرك الطعوم وبالذوق لا يدرك الروائح وغير ذلك **قوله** فحقه خلاف  
 اقول فان الحكماء والمفسرين قالوا بعدم الجواز واما الذي قالوا بالجواز ولكن انتقوا  
 على عدم الوقوع بالسمع والذوق على انحصار الحواس في شئ من ان يكون شرطاً  
 فيه لا ادراك المدرك او لا فان لم يكن فاما ان يكون الحجاب مانعاً من الادراك او لا فان كان  
 مانعاً فالجواب ان لم يكن فاسم وان كان شرطاً فيه فلا بد من ان يكون الحجاب مانعاً  
 او لا فان لم يكن فاسم وان كان فاما ان لا يكون لعضو خاص او لا والاول الذوق والآخر  
 اللمس **قوله** فان قيل ليست الدايعة ان اقول حاصل هذا السؤال ان يقال ان قولك لا  
 يدرك بالما يدرك بالحاسة بطريق من جملة تلك الحواس هي الوقوع الدايعة مع انه يدرك بالخلوة  
 والحرارة معاً ان واحد **قوله** فاما الجبر فلام ان الكلام مخير في الجز والانتفاء لانه  
 اما ان تكون النسبة ذلك الكلام امر خارج عنه ثابت في زمانه من الازمنة الثلاثة حقيقة  
 او بعدم يطبق تلك النسبة ذلك الامر الخارج او لا يطابق البشوت او الانتفاء ولا يكون  
 لهذا امر خارج عن تلك النسبة فان كان الاول فالكلام هو الجبر وان كان الثاني فالكلام هو  
 الانتفاء فالمراد من نسبة الكلام تعلق احكام الجزئين بالآخر بغيره كالمطلب فابناء  
 تامة سواء كان النسبة ايجابية او سلبية كالنسبة لثانته او غير ثالثة كالنسبة لثانته  
 والمراد من الامر هو النسبة الخارجية عن نفس الكلام من الاجاب السلب في نفس الامر  
 سواء كانت ثابتة في نفس الامر الواقع او يكتم العقل بعد مقابلة مقدرة الوقوع في  
 الواقع ليدخل فيها ما يكتم العقل بشيئاً او انتفاءها ولم يقع بعد كيف وايه اذا اردت  
 التمس من العلم بالامر

لذلك السمع الخارج وكيفية ان يمت هذا البشوت مثلاً لينة شئ خارج عن نفس هذا الكلام في  
 الزمان كما هو هذا الكلام بغيره فانه لا يكون صادقا والا لكان كاذبا وكذا نسبت اية هذا  
 البشوت لشيء خارج عن نفس هذا الكلام هو وضع الواقع في الزمان المستقبل وهذا الكلام بغيره  
 فان واقع هذا فصادق والاكاذيب بخلاف اذا اردت السمع الاثني ثلث فانه يحصل في الخارج  
 من اللفظ نسبة فقط للخارج له سواء يوجب ما يجب بمقتضى مطابقة له بل هو اتحاد وطلب لا يعبر عن الواقع  
 في نفس الامر والمراد من المطابقة وعدم اتحاد نسبة الكلام مع النسبة الخارجية عنه في الاكاذيب والسلب  
 وعدم اتحاد معاً احدهما معي مع الصدق والكذب المتصف بهما الجز فاجز الكلام الال على  
 نسبة له خارج سابق عليه في الواقع او في العقل فحمل ان الصدق باعتبار وان يكذب باعتبار  
 والانتفاء هو الكلام الذي ان كان نسبة مع زمانه فاداة من غير نسبة اخرى في الواقع او  
 العقل فان قلت الجبر اما ان يطابق الواقع او لا يطابق فان يطابق فلا يحمل الكذب وان لم يطابق  
 فلا يحمل الصدق فامع قولهم الجبر يحمل الصدق والكذب قلت المراد من احتمال الصدق والكذب  
 محتمل انتفاء باحد ما جرد النظر الى مفهومه مع قطع النظر عن الخارج وهذا هو المنقول من توضيح  
 فتوح الارواح في شرح تائيس المفتاح **قوله** وهو الجبر الثابت اذ قول الجبر المتواتر شرط  
 احدهما ان يكون الجز بما كثر احيث يتصف صدور الكذب منهم والثاني ان يكون الجز عالمين بما جبروا  
 مستندا الى الحسن لا غير كما يدل فانه لو اجترأ على اصل روم من اخور زم مثلاً كبروت العالم لا يحصل  
 لنا العلم بكيفية ذلك العلم بالاستدلال والثالث ان يكون الجز من موسوسين في الكثرة والاعتماد  
 والاشارة الى الحق واختلفوا في هذه الجزين فقال قوم لا بد ان يكون ذلك اثني عشر وقال  
 قوم لا بد ان يكون اربعين وقال قوم لا بد ان يكون سبعين ولكن الاول من هذه الاقوال  
 علم الاحصاء وان الاختصار في خصوص ليس بشرط بل شرط ان يكون الجز من كثر من العلم غيرهم ولا يجوز  
 ان يكون الجز من كثر من العلم غيرهم ولا يجوز ان يكون الجز من كثر من العلم غيرهم ولا يجوز

كذا لا يمكن احصاءهم وقال قوم  
 لا بد ان يكون اقل العادة في وقول  
 قوم لا بد ان يكون ذلك اثني عشر



**قوله** يمكن التوصل الى القول وانما يجد بعيد الامكان لئلا يخرج الاول قبل النظر فيها **قوله**  
 وقيل هو قول مؤلفه اه اقول فانه قيل ما لو قيل بين التوفيق الاول للتوفيق وبين التوفيق  
 الثاني قلت لموانع ان لا يكون الا باللفظ والاول يكون به وبغيره فيكون ان من الثاني وان  
 انما لابد ان يكون مؤلفا دون الاول **قوله** فيما كان اقول لانه اذا في هذا التوفيق  
 الاول وفي التوفيق الثاني كذلك وامارة الاقوال اخذ الامكان والامكان لا يستلزم الاول  
 لان الامر لا يستلزم الاخص ولان يلزم في الابد الثاني والثالث من العلم بوجوه الصانع  
 وفي الابد الاول لا يلزم بل يمكن ولا يكون هذا التوفيق اوقف بيننا **قوله** فلتوقف  
 على الاستدلال اه اقول اي على القول بان قال ان هذا الخبر خبر الرسول وكل خبر الرسول  
 مفيد للعلم الاستدلال انما يكون اذا توار كونه خبر الرسول وامارة الشهور وخبر الواسع  
 فلا يوجب ان العلم فيكون خبر الرسول الموجب للعلم فسمي الخبر المتواتر فلما وجد شيئا  
 في التوفيق المذكور والالزم ان يكون من شيء فيستلزم ان يكون **قوله** قلنا العلم القوي  
 اقول حاصل هذا الجواب ان يقال ان ههنا شيئان الشيء الاول ان يكون الخبر المتواتر  
 صادر عن قوم يجوز العقل توافقه على الكذب والشيء الثاني ان يكون خبر الرسول  
 متواترا والمتواتر بالمعنى الاول لا يوجد خبر الرسول لان لا يصدر عن قوم لا يجوز العقل  
 توافقه على الكذب بل صدر عن الرسول بل المتواتر بالمعنى الثاني موجود في خبر الرسول فانه  
 فلما من المتواتر في القسم الاول هو المتواتر بالمعنى الاول ومن المتواتر في القسم الثاني  
 هو المتواتر بالمعنى الثاني فلما في شيء من الاسئلة لان المتواتر من متباينة لا يكون احدهما  
 ان من الآخر **قوله** قلنا السلام فيما علم اه اقول حاصل هذا الجواب ان يقال لان ان  
 خبر الرسول لا يوجب العلم الاول اذا كان متواترا حتى يرجع الى القسم الاول بل يوجب العلم  
 الثاني ان يكون من المتواتر في القسم الاول **قوله** فيما كان اقول لانه اذا في هذا التوفيق

شيئا قلت لان لم يؤم كونه من الشيء الثاني وانما يلزم ذلك لو كان خبر الرسول ان من خبر المتواتر  
 مطلقا وليس كذلك بل بينهما عموم وخصوص من وجه لوجودهما معا في الخبر المتواتر الذي كان صادرا  
 عن الرسول ووجه الخبر المتواتر بدون خبر الرسول في الخبر المتواتر الصادر عن غير الرسول ووجه  
 خبر الرسول دون الخبر المتواتر في الخبر الذي سمى من اسول الاتفا او من خبره فيكون ان في الخبر  
 الصادر الى الخبر المتواتر وخبر الرسول ان في الجسم الى الجوانب والابيض فكل ان هذا الامر  
 جازم فكله ان في الاول **قوله** وامارة الواو اه اقول فلما اجاب عن سوال مقدوني  
 ان يقال لما كان خبر الرسول بان سمى من بينه او رتبته موجبا للعلم فلا شيء لا يكون خبر الواسع وهو  
 مسمع من خبره موجبا للعلم فاجاب بقوله وامارة الواو **قوله** فانه قيل فاذ كان متواترا  
 اه اقول اي في رتبة الجواب طاصدا ان يقال لا من ان يكون الخبر خبر الرسول الموجب للعلم  
 هو الخبر المتواتر والامر منه فاما في الاول من السوال الاول وان كان الثاني كان العلم الثاني  
 به ضروريا لا استدلالا لانه لا يكون جوابا بل من جانب المصنف **قوله**  
 وخبر اسل الاجماع اه اقول وهذا في اللغة الغم والافتقار الى الاجماع فلان سلكوا اذا استفتوا  
 عليه الوقوف موافقا لغيره من من امره على امر من الامور الدينية **قوله** في حكم المتواتر  
 اه اقول ان خبر المتواتر هو الخبر الثابت على السنة للقوم الذي لا يجوز العقل توافقه على الكذب  
 وخبر اسل الاجماع كما ذكر **قوله** لا ينبغي له من اه اقول فيكون خارجا عن القسم **قوله** على كون  
 الاجماع في اه اقول اخلفوا العلماء ان يكون الاجماع في فقال عامة العلماء اجماع هذه الامة  
 في العلم ثم ما كره لهم لصيانتهم عن الاجماع على الخطاء قال النظام والخبر ان الاجماع  
 ليس به موجبة للعلم كما ثبت مقامه **قوله** قلنا كما ذكر خبر الرسول اه اي لا ينبغي له من بل بالنظر  
 الى الادلة الدالة على كونه خبر الرسول في فيكون خارجا عن القسم فلما رجع القسم الى **قوله** وقيل هو خبر  
 من المتواتر في القسم الاول **قوله** فيما كان اقول لانه اذا في هذا التوفيق

قلنا العلم القوي  
 اقول حاصل هذا الجواب  
 ان يقال ان ههنا شيئان  
 الشيء الاول ان يكون  
 الخبر المتواتر  
 صادر عن قوم  
 يجوز العقل توافقه  
 على الكذب  
 والشيء الثاني  
 ان يكون خبر  
 الرسول  
 متواترا  
 والمتواتر  
 بالمعنى الاول  
 لا يوجد  
 خبر الرسول  
 لان لا يصدر  
 عن قوم لا  
 يجوز العقل  
 توافقه على  
 الكذب  
 بل صدر عن  
 الرسول  
 بل المتواتر  
 بالمعنى الثاني  
 موجود في  
 خبر الرسول  
 فانه فلما  
 من المتواتر  
 في القسم الاول  
 هو المتواتر  
 بالمعنى الاول  
 ومن المتواتر  
 في القسم الثاني  
 هو المتواتر  
 بالمعنى الثاني  
 فلما في شيء  
 من الاسئلة  
 لان المتواتر  
 من متباينة  
 لا يكون احدهما  
 ان من الآخر  
 قلنا السلام  
 فيما علم اه  
 اقول حاصل  
 هذا الجواب  
 ان يقال لان  
 ان خبر الرسول  
 لا يوجب العلم  
 الاول اذا كان  
 متواترا حتى  
 يرجع الى القسم  
 الاول بل يوجب  
 العلم الثاني  
 ان يكون من  
 المتواتر في  
 القسم الاول  
 قلنا العلم القوي  
 اقول حاصل  
 هذا الجواب  
 ان يقال ان  
 ههنا شيئان  
 الشيء الاول  
 ان يكون  
 الخبر المتواتر  
 صادر عن قوم  
 يجوز العقل  
 توافقه على  
 الكذب  
 والشيء الثاني  
 ان يكون خبر  
 الرسول  
 متواترا  
 والمتواتر  
 بالمعنى الاول  
 لا يوجد  
 خبر الرسول  
 لان لا يصدر  
 عن قوم لا  
 يجوز العقل  
 توافقه على  
 الكذب  
 بل صدر عن  
 الرسول  
 بل المتواتر  
 بالمعنى الثاني  
 موجود في  
 خبر الرسول  
 فانه فلما  
 من المتواتر  
 في القسم الاول  
 هو المتواتر  
 بالمعنى الاول  
 ومن المتواتر  
 في القسم الثاني  
 هو المتواتر  
 بالمعنى الثاني











الى الله وحده بغيره الاول بالتعليل وانما بالاستدلال **قوله** ويفسر بما قصد  
 اه انقول القوي المقابل للاكت ب اخص من القوي المقابل للاستدلال لان الا  
 كت هي اعم من الاستدلال ونقيض الاعم من شئ اخص من نقيض الاخص مطلقا بيان  
 ذلك القوي المقابل للاكت هو الذي يكون حصوله بلا نظر بدوي مباشرة اليه  
 بالاختيار ويكون كجسده والقوي المقابل للاستدلال هو الذي يكون حصوله  
 بلا نظر وفيه سواء كان بحسب خلق الله او بمباشرة الاسباب بالاختيار فيكون  
 القوي بهذا المعنى متساويا للاكت والقوي المقابل للاكت في تخلاف القوي  
 المقابل للاستدلال فانه لا يتناول الاكت في لانه شئ لا يتناول نقيضه ولا الا  
 استدلال ايض لان بيان الاعم بيان الاخص فيكون القوي المقابل للاكت  
 اخص من القوي المقابل للاستدلال لان كل قوي جامع الاول هو القوي  
 جامع الثاني من غير عكس كانه هذا بيان النسبة بين عين الاكت وبين الاستدلال  
 وبين نقيضيهما واما النسبة بين الاكت والقوي المقابل له فبما بينه وبينه لا يتغير  
 وكذا النسبة بين الاستدلال وبين القوي المقابل فيه كونه ايضا واما  
 بيان النسبة بين الاستدلال وبين القوي المقابل للاكت فبما بينه وبينه لان الاعم  
 اعم من الاستدلال والقوي المقابل للاكت بيان له فيكون بيان الاستدلال  
 لان بيان الاعم بيان الاخص والاعم وجوه الاخص بدوي الاعم وانما ولها  
 النسبة بين القوي المقابل للاستدلال وبين الاكت في عدم وجود من وجه  
 لان القوي بهذا المعنى يتناول الاكت في ونقيض الاكت في لا يتناول نقيضه لان  
 الشئ لا يتناول نقيضه ولكن يتناول الاستدلال **قوله** فظهر ان الاستدلال  
 لا يتناول القوي المقابل للاكت في ونقيض الاكت في لا يتناول نقيضه لان  
 الشئ لا يتناول نقيضه ولكن يتناول الاستدلال **قوله** فظهر ان الاستدلال

والاستدلال واما ما عدا الاستدلال فانه يتناول القوي المقابل للاكت في ونقيض الاكت في لا يتناول نقيضه لان  
 يتناول القوي المقابل للاكت في ونقيض الاكت في لا يتناول نقيضه لان  
 اكد يتناول القوي المقابل للاكت في ونقيض الاكت في لا يتناول نقيضه لان  
 فهو متناول للقوي المقابل للاستدلال **قوله** عند اهل القول وانما قال عند  
 اهل القول لان فيه خلاف اهل التصوف والروافد فان الالهام عند متكلميهم **قوله**  
 حتى يرويه الاخرين اقول بان يقال ان حركات العلم في الله المذكورة مضمومة فاما  
 الالهام من اسبابه مع انه ليس واحد من هذه الله المذكورة فلا يكون تقيم اسباب  
 العلم الى تلك الله تقيما حقيقيا لان التقيم هو الذي يكون بين افعاله منع جمع و  
 ومنع خلوه ومتساوية كذلك لانه لا يوجد سبب العلم ليس بشئ من هذه الاقسام فلا يكون  
 بين تلك الاقسام من حيثها كذا فاقول **قوله** والالهام **قوله** وكان الاول ان يقولوا  
 وجه الاول هو ان المصنف في صوره بيان اسباب العلم في هذه اسباب الخوف وانه لا يلزم  
 من عدم كونه الالهام سببا لمخوف في عدم كونه سببا لمخوف في عدم كونه سببا لمخوف في عدم كونه  
 نفي وعلاوة الالهام ليس سببا لمخوف مطلقا سواء كانت بعينه الشئ او بفعله وان  
 هذه العبارة منطقت اعراض و هو ان يقال لا يلزم من عدم كونه الالهام سببا لمخوف في عدم كونه  
 الشئ عدم كونه سببا للعلم فان العلم غير المخوف ايضا لا يلزم من عدم كونه سببا لمخوف في عدم كونه  
 صحة الشئ عدم كونه سببا لمخوف في عدم كونه سببا لمخوف في عدم كونه سببا لمخوف في عدم كونه  
 بارش من هذا الامراض **قوله** حادو البنية على ان العلم والخوف واحدان يعني ان  
 العلم والخوف غير ادخال عند اهل العلم طائفة للعلم فانهم يقولون ان العلم والخوف  
 والعلم وقوله ان العلم عبارة عن ادراك المركب والخوف عبارة عن ادراك الحاد  
 ولا يلزم من كونه العلم عبارة عن ادراك المركب والخوف عبارة عن ادراك الحاد



سواء كان ذلك الشيء مركبا أو بسيطا أو سواء كان كلياً وجزئياً ولا يجل ذلك يقال عرفته  
 زيدا ولا يقال علمت بل يقال علمت زيدا ما كانا وان الموقفة عبارة عن ادراك الشيء قبل  
 الجدل او بعده ولا يجل ذلك لا يقال الله عارف بل يقال الله عالم **فصل** علاوهم له والعل  
 ذلك وجه التخصيص انما وجهه كتحصيل العلم بالامر هو كون الشيء اشرق من غيره  
 وهو يطلع من ذكر الشيء في ماعداد بل يكون ماعداد مسكوتاً عنه ولا يتوقف عليه في  
 الاثبات **فصل** ثم انه قد اشارت الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال لا علم ان  
 العالم ليس سبباً للعلم فانه قد يحصل به العلم ببعض افراد البشر كما هو يد من جود الله  
 كالانبياء والاولياء فيكون هم اسباب العلم في الملائكة بالاطلاق فاجاب  
 بقوله ثم انه قد حاصل ان يقال لم يرد المصنف بقوله ان العالم ليس سبباً للعلم ان  
 ليس سبباً اصلاً حتى يرد ما ذكره بل اراد ان ليس سبباً للعلم بالنبوة الخاصة الملقاة فلا يرد ما ذكره  
**فصل** والافلا شك ان وان لم يكن مراد ما ذكرنا بل اراد ان العالم ليس سبباً للعلم  
 بالنبوة الى كنه اصلاً لانه لا يسلطان والمصنف بانه لا علم ان سبب له بالنبوة الى بعض الاشخاص  
 والاول **فصل** وقد ورد في الخبر وحكي عن كثير من اهل البيت عن كثير من الصحابة  
 ان العالم يحصل به العلم والخوف كالا لسان فيخرج اربع سمائل **فصل** واما جزا  
 الواحدا اقول كانه اشارت الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال ان هم اسباب  
 العلم في الملائكة المذكورة فانه اخبر الواحدا العلم وتقليد الخبر وهو الا ان الملائكة ان  
 يستخرج من النوان والديت سائل فيسببه كانه حقيق وانه يوسف والامام محمد  
 والشافعي والماكي وزفر وغير ذلك من المجتهدين بقوله ان العلم به انما ليس من الكسباب  
 المذكورة فاجاب عنه بقوله واما جزا الواحدا العدل حاصل ان يقال انما هي مودة النفس والا  
 اعتقاد الطائفة التي يتقبل الرزاق والشك في المشكك والمراد من العلم عند اهل الحق هو الاعتقاد  
 واليقين لا العلم بالحق واليقين لا العلم بالحق واليقين لا العلم بالحق واليقين لا العلم بالحق  
 واليقين لا العلم بالحق واليقين لا العلم بالحق واليقين لا العلم بالحق واليقين لا العلم بالحق

والنباتات والاحجار والاشجار **فصل** والى قدم السموات انما قالوا ان السموات والارض  
 قد خلقن ببعضهن بعضهن وبصورته النوعية لانها عند علم يتقبل لا ينفذ **فصل**  
 وقدم الفاعل اقول الفاعل الاربع كالارض والسموات والهواء والنار قد بعث بهن  
 لا بالاشياء وبصورته النوعية قد بعث بهن النوع لا بالاشياء بعث ان طيولات الفاعل  
 لا بعث صورته ما وان لم يكن الصورة بعثها لانه لما كان تلك الفاعل قابلاً للكون والفناء و  
 الخلق والالتمام بخلاف السموات والارض فانهما لا يتبدلان الكون والفناء والخلق والالتمام  
 عندهم فيكون بالضرورة قد بعث بهن وبصورته النوعية وهذا كله ثابت في موضع  
**فصل** نعم الملائكة ان كانا اثرت الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال لا علم ان الملائكة  
 قد بعثوا الى قدم السموات والارض فانهما قد بعثوا الى العالم الذي هو ما سوا الله من ا  
 لوجودات حادثة فكيف قال ان السموات والارض قد بعثوا الى العالم الذي هو ما سوا الله من ا  
 فاجاب ان راجع الفاعل بقوله نعم الملائكة اقول بيان هذا الجواب تمامه مني على بسطه  
 ومن الاول والثاني منقول بالضرورة انما الملائكة انما الملائكة انما الملائكة انما الملائكة  
 المعنى الاول حدوث زمانه وهو ان يكون الشيء مسبوقاً بالعدم كحدث زيد وعمر وغيرهما  
 من افراد العلم لانه انما هو المحدث الاول وهو ان يكون وجه الشيء من  
 الغير والمحدث الثاني وهو ان يكون ما يقع وجه الشيء اقل من ما يقع من وجه الشيء الا  
 كوجه الابن من وجه الاب وهذا المعنى المحدث الاصل في المحدث الاول اخص من الثاني  
 لان كل مسبوق بالعدم محال الى الغير وليس كل محال الى الغير مسبوق بالعدم كالسبوق  
 والنفوس القديسين عندهم فلا ينفذ والمحدث الاول والمحدث الثاني من المعنى الثاني لان  
 كل ما كان وجهه اقل من وجه شيء آخر كان مسبوقاً بالعدم ومحال الى الغير اقل وجهه انما  
 يكون

والعلم بالحق واليقين لا العلم بالحق واليقين لا العلم بالحق واليقين لا العلم بالحق  
 والعلم بالحق واليقين لا العلم بالحق واليقين لا العلم بالحق واليقين لا العلم بالحق  
 والعلم بالحق واليقين لا العلم بالحق واليقين لا العلم بالحق واليقين لا العلم بالحق  
 والعلم بالحق واليقين لا العلم بالحق واليقين لا العلم بالحق واليقين لا العلم بالحق



واما في كونها لا يكون وجه الشيء مما جاز الى الغير واعلم ان في القدم القدم  
 الاضافية وحيوان يكون ما يقع من وجه الشيء اكثر مما يقع من وجه الآخر فيكون  
 القدم الاضافية اعم من القدم الزمانية الا ان القدم الزمانية لا يتحقق الا في احد من  
 نصيب الاخص فالعالم يحيط به اجزاء حادثة وحوادث ثابتة عند الله وبعض الاجزاء  
 ثابتة بالزمان كالحدوث اليومي وبعضها ثابت بالذات وتخرج بالزمان عند الحكيم  
 فاذ علمت هذه القدم عندك فاعلم ان هذا الجواب ينهيه فان المراد بالقدم في قوله  
 في قوله هو القدم الزمانية وبالحدوث في قوله بالذات والاشارة بين القدم  
 الزمانية والحدوث ان الله تعالى لا يخلق الا بالزمان في الوجود والعدم والقدم  
 عند **قوله** ثم اشار الى دلالة حدوث العالم اقول حاصل هذا الاليل هو الاستواء  
 النام وحيوان يستدل بنبوت الحكم على كونه جزئية الى على كونه جزئية على نبوته  
 على ذلك الشيء في هو العلوي في موضع **قوله** اذ هو ايمان واعلم ان اقول اصل القول  
 في ان دعواه وجه الاضافي فقال قوم من الحكماء والعلماء والمحققين ان الحكماء  
 موجهة في الجارية وقال ابن كيسان لا علم ان العالم كله جسيم ولا وجه للوجه  
 اصلا فاجابة البرودة والكون والقصور وسائر الاضافي ليست اضافة على بل هي  
 جملتها في العالمين بوجه الاضافي اختلغا ان على جارية ان يقدم بنفسه ام لا فينبغي  
 قوم منهم لا يجوز ان يقدم الوجه بنفسه بل كل عرض لابد ان يكون قابلا بالغير ونسب  
 ابو البرزيلي ومن تابعه من البرهان الى ان يجوز ان يقدم الوجه بنفسه كالارادة العريضة  
 المادية لا على كرامة البارئ بل لا يبعد عما ان الوجه موجه لا يجوز ان يقدم  
 بنفسه مع ان ذلك الاضافي كبراس من الالوان والاصوات والاطعم والارواح  
 فيكون موجه الى وجهه

وخرج عن الاعداد والاسبوب ليعيد الوجه لان تلك الاعداد والاسبوب ليست بوجه وخرج الجوام  
 والربط وخصه بغيره فان الجوام والربط ليست بوجه بل هي بغيره وقال المحققون  
 الوجه مالم وجهه ليقام بغيره لان العرض عند من ثابت في القدم من وجهه الذي لا يرد على  
 الالوية ولا يتقدم قال القدم بالغير بل اذا اوجبه الوجه يقوم به ويكون ان يقال ان هذا الوجه  
 مستوفى لقيام الجوام له عرض وليس على تقدير وجهه قيام بالعرض الذي هو الوجه لكونه متناهي  
 للعدم فلا يندرج تحت ذلك الوجه ولا يكون جامعا وقال الحكماء ان العرض ماهية اذا وجدت في  
 الخارج كانت في موضوع ان لم يتقدم هو بغيره فان قلت مالم يتقدم بين قيام الشيء بزمانه عند الحكماء وبينه  
 عند الفلاس وبين قيام الشيء بغيره عند الحكماء وبينه عند الفلاس قلت لان قيام الشيء بزمانه  
 عند الحكماء اخص منه عند الفلاس فان القيام بزمانه عند الحكماء لا يان يكون بغيره فلا يشا  
 البارئ في القول والنفوس الجبرية في الحوادث والقيام بزمانه عند الحكماء هو الوجه يستفاد عن  
 العمل سواء كان مجردا او لا فيقتضون البارئ والنفوس الجبرية وكذا القيام بالغير عند  
 الحكماء اخص من القيام بالغير عند الحكماء فان الاول لا يشا لصفات البارئ في صفات  
 الجوام الجبرية كالقول والنفوس والاشياء ولا يكون البارئ في صفات الحكماء في صفات  
 صفاته في صفات الحكماء في صفات صفاته قابلية **قوله** بغيره جملته من اقسام العلم ان  
 ان كانت اشارة الى جواب سوال من هو وجهه وان يقال ان لفظه مائة يشا في الحكماء وبنو فلا يجوز  
 ان يرد به الحكماء وان يكون الحكماء بغيره لان ذكر العلم واوله الماهي فلا يجوز اذا ذكرت في  
 قرينة ولا قرينة في هذا المقام فاجاب ان وجهه بغيره جملته من اقسام العلم ان يقال ان  
 ذكر العلم واوله الماهي فلا يجوز اذا لم يكن هناك قرينة وشاك قرينة حالية وهو جمل الماهي الاية  
 من اقسام العلم المادية الحكماء في صفات فيكون الايمان صادقة لان حدوث العلم يستلزم حدوث  
 العلم في ذاته







ويفصل الأجزاء بعضها عن بعض والانتفاع النوع هو الذي يشبه النوع وهو متساو لأن النوع قلة  
جسدية ولا شيء من النوع يتدرج مع الانتفاع المتماثلة والنوع هو الذي يشبه النوع  
وهو غير متماثل لأن النوع يتدرج مع الانتفاع المتماثل وهو متساو لأن النوع قلة  
لوضع الشيء في المكان الذي ليس فيه خطا بالنظر عن المتكلمين **قوله** على كل حقيقة أو موضوع يكون  
يجمع الأجزاء على السواء **قوله** الشاهد عند المتكلمين أن النوع هو الذي يشبه النوع ولا شيء من  
نابته لأن كل معنى لا يجوز أن يكون متماثلا لا إلى نهاية بل لا بد من أن ينتهي بالآخر إلى الجزء الذي  
لا يجوز لأن كل معنى لو كان متماثلا إلى نهاية لم يكن أن يكون جزءا من مساوية لجزء أكبر باعتبار كونه  
الأجزاء وتساويها وهي لا يتصور إلا في المتماثلين واللازم بها والموضوع **قوله** وأما انتفاع  
الأجزاء الجسمانية أو غير ماصلة من النوع أن الجزء الذي لا يجوز أن ينتهي بالآخر لأن انتفاع الأجزاء الجسمانية  
ليس لأنه لا يمكن أن يكون متماثلا لا في ذاته لا في ما بالذات لا في ما بالغير واللازم هو قول  
الافتراق بطلان قابلية كل الموضوع الذي هو كون انتفاع الجسمانية فاذ كان يمكن انتفاع الجسمانية وقابلية  
للافرق كان ذلك قادرا على خلق الافتراق إلى الجزء الذي لا يجوز وهو **قوله** وهو متساو  
لأن الشئ غير جزء عند المتكلمين لأن الشئ هو جزء من كل شيء وهو لا يميز من غيره  
الشئ وهو جزء من كل شيء يمكن أن يميز عن غيره من كل شيء فلا يميز عن غيره من كل شيء فافهم  
**قوله** ليس حصول السريان والخلول السريان هو أن يفيض كل جزء من الأجزاء من الأجزاء  
اللازمة للجزء من الأجزاء والخلول هو أن يتصل كل جزء من الأجزاء بالكل فلا يكون كل جزء  
الوجه في الأجزاء وأن كل جزء من الأجزاء هو جزء من الأجزاء وهو جزء من الأجزاء  
يستمر انتفاع كل واحد من الأجزاء والكل انتفاع الآخر ويستمر عدم انتفاع كل واحد من الأجزاء  
الآخر وفي ذلك ليس كذلك وأما انتفاع الأجزاء فلا انتفاع لأن الأجزاء لا تتصل بالكل فلا يكون  
انتفاع الأجزاء انتفاعا متماثلا انتفاعا متماثلا انتفاعا متماثلا انتفاعا متماثلا انتفاعا متماثلا

وتمثلها فلا يميز ما ذكره من مساواة الأجزاء الصغيرة إلى الجبل الكبير وفيه نظر لأنه لا يمكن أن يكون كل واحد من  
جزء من الأجزاء قابلا للانتفاع بالجزء المتماثل ولا يميز من غيره من الأجزاء المتماثل انتفاعا متماثلا  
الجزء النهاية في كل منها لأنه لا يمكن من الأجزاء المتماثل انتفاعا متماثلا انتفاعا متماثلا انتفاعا متماثلا  
فلا يكون الانتفاع بالجزء النهاية متماثلا لأن المتكلمين على **قوله** وأما انتفاع الأجزاء الجسمانية  
وسواءه وجهه فلا يزال اليوم المتكلمين الانتفاع لا أصلا للجزء من الأجزاء من الأجزاء من الأجزاء  
يتصور جهات في تصور جوانبه والافتراق لأن مائة التجميع غير مائة السراويل والافتراق والافتراق  
الافتراق فيلزم انتفاعه مع تقدم عدم انتفاعه وهو لأنه يستمر خلاف المتكلمين من جهة الأجزاء لأنه لو  
وجه المتكلمين للانتفاع بالجزء الآخر في ما كان يكون متماثلا بالكلية كنه لا يزيد جزء الجسمانية على جزء الآخر  
فيلزم أن لا يحصل من انتفاعه أن كانت غير متماثلة في مقدارها فلا يحصل جسم أصلا وهو لو كان **قوله** الأصناف  
الاجسام وأما انتفاع الأجزاء بالكلية بل شيء دون شيء فيكون طرفان وهو المتكلمين من الانتفاع ومن جهة  
تلك الأجزاء لا بد له وجهه فلا يجوز المتكلمين وبما أنه ثلثه أجزاء بعضها ببعض بان يكون الانتفاع طريقيه والافتراق  
وطرفا في الأجزاء الواسطة ما انتفاع الأجزاء من جهة الأجزاء والافتراق فيكون جهة الأجزاء من جهة  
جزء جهة الأجزاء متماثلا به الآخر فيلزم الانتفاع وأما انتفاع الأجزاء من جهة الأجزاء والافتراق فيكون جهة  
من انتفاعه في مقدارها وهو الانتفاع في هذه الأجزاء من الأجزاء من الأجزاء من الأجزاء من الأجزاء  
متكلمين في موضع من شئ من الأجزاء **قوله** من ذلك انتفاع الأجزاء من الأجزاء من الأجزاء من الأجزاء  
موقوف على الأجزاء التي لا يجوز فاذ انت انتفاع الأجزاء من الأجزاء من الأجزاء من الأجزاء من الأجزاء  
بيان النهاية بأشياء الأجزاء من الأجزاء من الأجزاء من الأجزاء من الأجزاء من الأجزاء من الأجزاء  
العام فإن كثر من الأجزاء من الأجزاء من الأجزاء من الأجزاء من الأجزاء من الأجزاء من الأجزاء  
والأجزاء من الأجزاء من الأجزاء من الأجزاء من الأجزاء من الأجزاء من الأجزاء من الأجزاء من الأجزاء







فان يتصور ان يكون **الحاصل** من السواء ان يقال ستمائة الجرم والجسم لا يمكن ان يكون في آخر كون  
 لان ان كان الكون محمرا في الكونين المذكورين لواز ان لا يكون ذلك الكون مسوتا أصلا لان ذلك  
 الجرم ولا من جهة آخر فلا يكون الجسم والجسم محمرا ولا ساكن فلا يكون في كل مكان فلا ان الاجسام لا يمكن  
 الحركة والسكون صافيا فلا يمكن الحادثة الصفة والايام الدليل المذكور على حدوث **الاجسام** **قوله**  
 قلنا **الحاصل** من الجواب ان يقال ان هذه الهيئة لا يفي المظهر ولا يفي السهل لان الكون  
 المذكور اما ان يكون مسوتا يكون اخر او لا يكون مسوتا وبما كان يتم الدليل اما على الاول  
 فلا يكون في سائر من الهيئة المذكور واما على الثاني فلا ان السهم حدوث **الاجسام** يتبع  
 بان حدوث ذلك هو **قوله** فلا منها من الاعراض التي اختلف العلماء ان الوقت من كين  
 يبقى زمانين ام لا يبقى فقال الشيخ ابو الحسن الثاني وابتداء النظام والكنى انه لا يجوز ان يبقى  
 في زمانين بل هو مع التغير والتبدل بنفس واحد وبكثرة واحد وقيل العكس وهو المعنى  
 انه يجوز ان يبقى في زمانين على سائر الحركات والازمنة والاصوات وقيل ابو علي الجبالي وانه  
 ابو الزمر بل ان الالوان والاعدم والرواح لا يحد دون العلم والادراك والاصوات والنوع  
 الكلام **قوله** واللازم به ان يثبت ما لا يمكن من المواد ثمة **قوله** الاول ان  
 لا يدل الى وهو اشارة الى رد قوله ان عدم اللوا **الحاصل** من الرد ان يقال ان ذلك  
 متى ما بين الاول ان **الاجسام** محمرا في الاجسام والجسم الودة وانما ائتمنه ووجه يمكن  
 يتصور براءة ولا يكون محمرا الى حصول النفس الجردية عن المادة كما في جسمه العكس لانه  
 اذا ائتم **الاجسام** في الاجسام والجوام الودة وانته ووجه يمكن يتصور براءة ولا يكون  
 محمرا لان عدم خلق **الاجسام** من الحركة والكون ومع الحادثة الاولى واما اذا لم يحتم **الاجسام**  
 في الاجسام والجوام الودة ولا يئتم ووجه يمكن يتصور براءة ولا يكون محمرا لان عدم الخلق  
 في **الاجسام** والجوام الودة لا يئتم **قوله** لا يمكن ان يكون في كل مكان فلا يكون في كل مكان  
 لان **الاجسام** لا يمكن ان يكون في كل مكان فلا يكون في كل مكان لان **الاجسام** لا يمكن ان يكون في كل مكان

الاجسام **قوله** اشارة الى ان الاول ليس عبارة عن حواشي ان رد قوله ما لا يمكن من المواد  
 يثبت في الاول ان يثبت الحواشي في الاول وانما يتم ذلك ان لو كان الاول عبارة عن  
 حالة الخصومة الثابتة في الام يئتم من وجود الجسم في تلك الحالة ووجه الحواشي فيها  
 بل الاول عبارة عن عدم الاول او عن استمرار الوجود او ازالة الحادث مع عين واما  
 ان حواشي ما يقع الاول وهو لا يتم **قوله** بل هو انهم الاول ان كان له كان كونه  
 الى رد قوله واللازم به وكذا المعلوم **الحاصل** ان يقال لان ان يثبت الحادث في الاول واما  
 يستدل ذلك ان لو كان الاول عبارة عن حالة خصوصية يئتم من وجود الجسم فيها ووجه الحواشي  
 فيها وليكن ذلك ان لو كان الاول عبارة عن عدم الاول على رايه وعن استمرار على راي آخر **قوله**  
 وهذا هو من العكس هو انه ما ذكرتم من انه لا حركة من جزيات كونه او قبلها حركة اخرى  
**قوله** **الحاصل** ان يقال لان كون الحركة المطلقة قديمة مع حدوث كل واحد من الحركات الجزئية كانت  
 حادثة لان حدوث جزيات الشيء يستلزم حدوث الكل لان الكل لا يوجد له الا في ضمن  
 جزياته الحادثة **قوله** الرابع ان لو كان كل جسم المكان اشارة الى رد قوله فلان كل  
 جسم وجودي لا يمكن ان يكون في الجزء اما حقيقة مبدء فلا يمكن مطلقا ان يكون في كل مكان  
 لان القضية الممثلة في قولنا ان يئتم حدوث بعض الاجسام والجوام الذي هو غير المثل  
 واما حقيقة كونه فيلزم عدم شامى الاجسام لان الجزء عبارة عن الوسط الباطن والى جسم  
 المادة الحاس للسطح الظاهر من الجسم محوس ولو كان لكل جسم غير لازم عدم شامى الاجسام و  
 اللازم به لان الابعاد كلها متناهية كما ثبت في موضع بالبرهان وكذا المعلوم فلا يلزم  
 حدوث جميع الاجسام الذي هو موضح ادكم **قوله** والجواب عنه **الحاصل** ان يقال ان  
 تخار من قسمي الترديد التسمي والى هو ان يكون ذلك الترديد حقيقة كلية وكما لا يمكن ان يئتم من  
 فلا يلزم **قوله** **الحاصل** ان يقال لان كون الحركة المطلقة قديمة مع حدوث كل واحد من الحركات الجزئية كانت



فلا يلزم ما ذكرتم من صحة القول **قوله** لو ثبتت سلسلة التمكن في الوجود ما كان الوجود  
 او بطلان السلسلة فان قلت ان احاد تلك السلسلة على تقدير كونها مجتمعة في الوجود  
 بعين تارة مع هيئة اجتماعية يصير بها شيئا واحدا او بعين تارة اخرى بدون تلك الهيئة فاجاب  
 كان المراد بالسلسلة الحق الاول لم يكن موجودا في الخارج ولا يمكن الوجود ايضا في ذاته  
 الهيئة الواحدة اية العارضة لتلك الاطراف في الفعل ام اعتبارا بغيره ووجودها في الخارج  
 واستحالة الوجود من امر يستلزم استحالة الكل فاما لم يكن السلسلة موجودة في الخارج لم يكن لها  
 علة البس وان كان المراد بها الحق الثاني ان هذه السلسلة تنسب مع معنى ان يكون في وجود  
 نفسها من غير احتياج الى امر خارج عنها فان اجاز الاول من تلك السلسلة علة تلك والى علة  
 لثالث والثالث علة لرباع وهكذا فيكون لكل واحد من تلك الافراد علة ولا امتناع في  
 تعليل الشيء بنفسه كما هو الوجه قلت اننا قلنا ان الحق الثاني ولكن كون الشيء علة لنفسه باجماع  
 البطلان لانه يستلزم كونه الشيء مقدماته نفسا وما صلا قبل حصوله **قوله** لا حاجة الى  
 علة الا لان تلك السلسلة يمكن لانها محتاجة الى اجزاها التي هي غير كمال لان الجزء غير الكل فيكون  
 تلك السلسلة محتاجة الى الغير وكل محتاجة الى الغير يمكن فيكون تلك السلسلة محتاجة الى  
 العلة البينة **قوله** كما لا يكون الشيء علة لنفسه ايضا فنقول ان يكون السلسلة نفسها او  
 بعضها اما الاول فظاهر واما الثاني فلان علة السلسلة اذا كانت بعضها لزم ان يكون ذلك البعض  
 علة لنفسه لانه من جملة تلك السلسلة **قوله** وموان نرفض الجملة النقص كان على سبيل الصاعد  
 اذا كان في جانب العلل وكان على سبيل التنازل اذا كان في جانب المعلول **قوله** تامل  
 ومن مشهور الادلة ان يقال ان العلة الموصوفة للكل لا يجب ان يكون موصوفة لكل واحد  
 من اجزاء حيز بل من كون العلة الموصوفة للسلسلة علة جزئية من تلك السلسلة كون ذلك  
 يكون في حيزه

ان يكون ذلك الموصوفه موجبا لكل جزئ منه لا متساويا كون الواجب معلوما لا يعرف قلنا ان الوجه في العلة الموجبة  
 المستند بالتأثير والايضا ولا يمكن له شريك في التأثير في تلك السلسلة والالكان ذلك البعض  
 مؤثرا في نفسه لانه يمكن فلا بد له من مؤثر ولا يمكن ان يكون تلك المؤثر بغير ذلك البعض ولا يمكن  
 ذلك البعض مستقلا بالتأثير في تلك السلسلة بل كان له شريك فيه ولا يمكن ان يكون في  
 السلسلة الموصوفة بعض مستغن عن المؤثر كما يمكن ذلك في المركب من الواجب والمكمل  
**قوله** من الجملة الاولى باذات الاول ان كان قلت ان لفظ الجملة انما يطلق على المتشابه دون  
 غير المتشابه والمفروض ان الجملة غير متشابهة فكيف يصح اطلاق الجملة عليها قلت المراد من الجملة  
 من الامور التي لا يخرج عنها واحد من الاطراف لا المجموع المركب من الافراد والهيئة الواحدة العارضة  
 لتلك الافراد **قوله** وان لم يكن اياه وان لم يكن باذات كل جزء من الاول واحد من الثلث الثانية  
**قوله** ولم يزم من الموضع لان الموضع ان كل واحد من تلك الجملتين غير متشابهة **قوله** وهذا  
 التطبيق اياه كانه الشارة الى جواب سؤاله مقدور وموان يقال ان ذلكم هذا البرهان في حيزه مقدور  
 لان هذا البرهان جازم ايات العدل ومعلومات الله تعالى ومقدورات مع ان العلل التي هو الذات  
 غير ثابت لان كل واحد من مراتب العدل والمعلوما والمقدورات غير متشابهة فلا يصح البرهان  
 فاقاعد الثاني انما حصل بقوله وهذا التطبيق الخاص ان يقال ان مراتب العدل الغير المتشابهة  
 والمعلوما والمقدورات الغير المتشابهة امور و هي ليست في حيزها لان في نفس يكون احد متشابهة  
 للقول في ثبوت ان الجملتين الموصوفتين في العدل والمعلوما والمقدورات لا يتقطعان بانقطاع  
 الوهم عن التطبيق المذكور في نفسه وليس يلزم من انقطاعهما انقطاع حالتهما في نفس الامر  
 يكون في او ليس تلك الجملتان في نفس الامر او يقال ان الجملتين الموصوفتين في مراتب العدل والمعلوما  
 والمقدورات لا يتقطعان ولا يلزم من ذلك انهما في نفس الامر فانه يلزم من احد الامور انما انقطاعها في نفس الامر  
 انما انقطاعها في نفس الامر

ان يكون معنى  
 تلك السلسلة  
 الموصوفة  
 بالثابت  
 من ان  
 يكون  
 ذلك

لان انت و...  
 مجموع وجودها في نفس الامر  
 يكون في حاله و...  
 نفس الامر فانه  
 كلام من هذا الامر







الكثرة وحاصل هذا الدفق بان يقال انما كان ان امره بالناس وهو الخوف من النظام الخاضع للعقل  
**قوله** بجمود العقول واستمرارها في هذا القول لا يمتنع كسب الفاعلة وان جاز كسب العقول باسم  
**قوله** والافان اريد انفسها بالاعتقاد وان لم يكن قوله انه لو كان فيهما الله الا الله لكان  
 بجمود انفسه والملائكة بين يديه والآلئمة ونفوس السموات والارض عاونة على كانت في قطيعة  
 والملائكة فان اريد الفاعلة اما آفة الكلام **قوله** بل الصفوة من الآيات مثل قوله كل شيء  
 ما كن الا وجهه وقوله والسموات مطويات وقوله تبدل الارض غير الارض **قوله** لا يقال  
 الملازمة ان لا يقال الملازمة في الكواب من هذا الابرار المذكور ان هذه الآية في بقاء الملازمة  
 قطيعة ولكن لا يرد بالنسبة بالنسبة ولا يمكن ان لا يكون في السموات والارض  
 على تقدير بقائه الآلئمة الى آخر الكلام **قوله** مع انهم من الملازمة انما بان قال كلام الله  
 لو كان فيهما الله لكان لم يمتدح بكون السموات والارض بالنسبة لكونها انما هي مع التكون  
**قوله** وورد في استقراء الالهي لكان فيهما آية غير الله انما هي مع التكون  
 ولكن لانهم انما في فان الآيات شاهدة على عدم التكون **قوله** فان قيل انما حاصل هذا القول  
 ان يقال ان هذه الآية الكريمة لا يدل على التكون الذي هو كونه الصانع والاعمال في جميع الازمنة  
 لا يبدل مع استقراء السطور في الزمان الماضي فانه في حاله والاستقبال فلا يتبع التوفيق  
 وهو سوق الدليل على وجه يستلزم الحلا والمركب وهو كونه انشاء الله تعالى مع استقراء  
 الاول في ما يدل على انشاء الله تعالى فلا يتبع التوفيق ايضا **قوله** القديم المبرح ان صانع العالم  
 قديم وهو الذي لم يستدع عدم اصلا وهو ما مقام هذه الحادثة ليس بينهما امر ثالث وانما قلنا  
 ان صانع العالم قديم لانه لو لم يكن قديما لكان حادثا لعدم الوسيلة الى امر ثالث بين  
 القديم والحادث حتى يكون لا قديما ولا حادثا لان التعاقب بين القديم والحادث تعاقب  
 المتعاقبات **قوله** لا يكون لا قديما ولا حادثا لان التعاقب بين القديم والحادث تعاقب

السنة الكلية لا واسطة بينها الباب واللب والالزم ارتفاع الامور المتناقضين اولهم اجتماعها  
 كل ذلك في نفس تقدير ان يكون قدما فحين ان يكون حادثا ولو كان حادثا بالاضاع الحادثة لان  
 الحادث ممكن والممكن قبله الى الحادثة وينقل الكلام الى ذلك الحادثة انما هو بالان لا يكون  
 قدما والا لكان حادثا لعدم الوسيلة بينهما محبة طاعة الحادثة التي قد قبلت ما ذكره ولم  
 جاز الى ما لا نهاية فيكون ذلك الى التناقض فحين ان الحادثة العالم هو القديم لا حادث **قوله** لكان  
 وجهه ان من غير ضرورة والالزم بالكل والمزوم **قوله** حتى وقع في الكلام بعضهم ان الواجب  
 ان لا ما وقع كلام العالم غير مستقيم للقطع بان منموم الواجب الوجود لانه منموم القديم  
 فانه واجب الوجود هو الموجود الذي يكون وجوده في ذاته لا من غير وجوده وهو الموجود الذي  
 لا ابتداء لوجوده فلا يكون مترادفين لان الترادف عبارة عن الاتقاد في المنوم وضمها كسرها  
**قوله** على ان القديم اعم لوجوده انما كانت ان الى حوايل كوال مقدور وهو ان يقال لان ان  
 القديم صادق في صفات الواجب والالزم لعدم القديم وانما فلا يكون القديم اعم من الواجب  
 جوابه انه لا يمكن في عدم الصفات القديمة لان عدم الصفات القديمة لا يستلزم عدم  
 الذات القديمة لان الصفات والذات متحدة بحالها وانما اختلاف كسرها فافهم  
**قوله** الاما يتعلق وجوده في ان يكون مسبوق بالعدم لان التكميل لا يتولون الحديث بالذات  
 حتى يوجد يتعلق وجوده بالذات في ان لا يكون مسبوق **قوله** فانه في قيام الشيء بالحق والاكوار  
 قيام الوصف بالوصف عند اكثر العلماء فلا خلاف في انهم يوزون قيام الوصف بالوصف واستمرار  
 التي يكون عدم المراز بان الوصف اذا قام بوصف آخر فلا بد من ان يتصف بعض الاعراض بالغير  
 الا ان اولها فان لم يتصف لم يكن شيئا منها والمقدرة خلافة وان انصف فلا بد بالاف من الاشياء  
 على الكثرة وان يكون مجموعا فاما بالكونه واستبدال التي يكون بالمراز بان السرعة والبطء وحيث انشاء  
 فيكون **قوله** لا يكون لا قديما ولا حادثا لان التعاقب بين القديم والحادث تعاقب





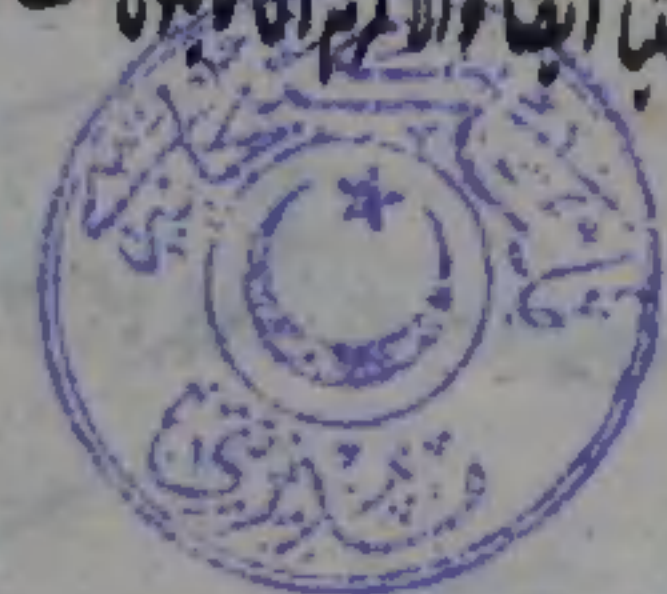






الى عدم كونه الله تعالى تملكه المسقطات والكميات المنفصلة لان كل واحد منهما من امارات  
 الكدوش والامكان والله تعالى منزه عن ذلك **قوله** ولا يشق العلم لا يجوز ان يتصف بشئ من صفات  
 البقية والواحدة لانه اذا كان بعضا وجب ان لا يكون له ان يكون كونه جزء منه صفة  
 كانه ولا يكون كونه وان لم يكن صفة كانه له وجه فيه عنه وان كان صفة كانه له كان الواجب  
 مستكلا بغيره وهو لان الواجب مستكلا بذاته كناية الى ان الله لا في الذات والافاضات  
**قوله** ولا يوصف بالماله ان صفة العلم لا يوجب الجسول عنه بالمولد المسكون بالمواد  
 حقيقة نوبة كما اذا قيل ما زيد وعمر ونوعا يقال ان الانسان واما حقيقة جنة كما اذا قيل ما  
 الانسان والنوع يقال ان الانسان ونوعا وجب ان النوع من كبريت النار والبرق  
 والجنس من النار والبرق من كبريت النار ونوعا وجب ان النوع من كبريت النار والبرق  
 لا يتكرر في مكان من الله تعالى بل يتكرر في كل مكان من الله تعالى في كل مكان من الله تعالى  
 واستدلوا بان الله تعالى لا يجوز ان يتكرر في كل مكان من الله تعالى في كل مكان من الله تعالى  
 كالنور وغير الموصوفات التي هي من الله تعالى في كل مكان من الله تعالى في كل مكان من الله تعالى  
 تعاقب النور في كل مكان من الله تعالى في كل مكان من الله تعالى في كل مكان من الله تعالى  
 واستدلوا بان الله تعالى لا يجوز ان يتكرر في كل مكان من الله تعالى في كل مكان من الله تعالى  
 الله وهو مستم في كل مكان من الله تعالى في كل مكان من الله تعالى في كل مكان من الله تعالى  
 عن استدلالهم بان يقال ان هذه الآية لا تثبت العلم لان الاستدلال بطريق تارة وبرايد التمام  
 كما في قوله تعالى ولا يبلغ الله واستوى الى كل عقلة وقد يطلق ويرايد الاستدلال في المكان كما  
 في قوله تعالى واستوى الى الاستدلال وقد يطلق ويرايد الاستدلال في المكان كما  
 فلان ان غير فيكون الآية من الحتم والتم لا يكون في عند الله تعالى **قوله** مستم ان لا يكون  
 المستم ان لا يكون في عند الله تعالى **قوله** مستم ان لا يكون في عند الله تعالى

الحاس للسطح الطين الجسيم الحولى فان قيل الجسيم الحولى حاصل من السوائل فيقال لا ثم ان  
 التمكن عبارة عن نفوذ في بعدة متوهم او كقوة فان الجودم النور مجزى والجزء والكل واحد واحد لا  
 بعد فيه لانه لو كان جزء من انفسه وتجزى وهو لان الغرض ان جزء من نفسه فيكون هذا  
 الدليل على عدم تمكن الصانع محتملا قلت التمكن اخص به حاصل هذا الجواب ان يقال ان السوم  
 هذا انما هو عين ان لو كان الجزء والكل من شئ واحد او ليس كذلك فان المكان اخص من غيره  
 والدليل بانظر اليه دون ونفي الاخص لا يستلزم في الالامح او غير معدا والمكان يشهد  
 بمقدوره فيكون في كل مكان من الله تعالى في كل مكان من الله تعالى في كل مكان من الله تعالى  
 مثلا للمواد في كل مكان من الله تعالى في كل مكان من الله تعالى في كل مكان من الله تعالى  
 لمتن من وانقص عن المتن من لا بد ان يكون متساويا ايضا والآن ان لا يكون متساويا ولان  
 قعاعه وهو خلاف المقدور ونقص المخصوص



SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANASI	
Kismi	Seyyid Mehmed
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	27
Tasnif No.	292.3



